تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

هـل يمكـن القول حقًّـا إن القانون هو «العقـل وقد خلا من كل شـهوة» على حدِّ التعبير الأرسـطي؟ أم إن القانون -في جوهره- ليس سـوى عقلٍ مُشـبَعٍ بالشـهوات والمـآرب والأغـراض؟ تُوقفنـا الحكمـة اليونانيـة القديمـة أمام ضـرورة البحث في حقيقة القانون وطبيعته بوصفه أداةً عادلةً ومحايدةً لتنظيم المجتمعات البشرية. ومع ذلك، فإن التدقيق في تاريخ التشـريعات وتطبيقها يدلُّنا على أن القانون -رغم شـكله الظاهـري الـذي يوحي بالحياد والنزاهة- كثيرًا ما يخدم مصالح فئات محدَّدة، متأثرًا بالمآرب السياسية والاقتصادية لواضعيه أو مَن يطبِّقه. وبذلك يتضح أن القانون ليس دائمًـا ذلـك الكيان الخالص الذي يصبو إلى تحقيق العدالة المطلقة، بل قد يكون في كثير من الأحيان مرآةً للمصالح والأهواء التي تحكم مجريات الأمور في المجتمع.

ويأتي في هذا السـياق كتاب «إمبراطورية القوانين» **لكريسـتيان بورسـيت**، الذي يقدمـه **مركز نهوض للدراسـات والبحوث** مترجمًـا إلى العربية بعد أقل من عام على صـدوره فـي لغتـه الإنجليزية، لفحـص الدور المحـوري الذي أدَّاه القانـون في دعم السياسـات الاسـتعمارية للإمبراطورية البريطانية. فلم يكن القانون مجرَّد أداة لتنظيم العلاقات المجتمعية، بل كان في جوهره وسيلةً لفرض الهياكل الاقتصادية والسياسية التي تخدم مصالح المستعمِرين، وبفرض قوانين جديدة أو تعديل القوانين المحلية، تمكَّنـت الإمبراطوريـة مـن إعـادة تشـكيل النُّظُم الاجتماعيـة في مسـتعمراتها بطرق تضمن لها السيطرة والتحكُّم الفعَّال.

يؤكـد المؤلِّف علـى جملة من الأفكار المركزية، أبرزهـا فكرتان مهمَّتان: **الفكرة الأولـى** هـي أن القانـون لم يكن أداةً محايـدةً في يد الإمبراطوريـة البريطانية، بل كان وسـيلةً مقصـودةً لتحقيـق غايات سياسـية واقتصادية، حيث أسـهم إسـهامًا كبيرًا في إعادة تشكيل بنية المجتمعات المستعمَرة وفق التصورات الإمبريالية. فالقوانين التي فُرضـت لـم تكن مجـرد نصوص تشـريعية لتنظيـم العلاقات، بـل كانـت أداةَ تحكُّم

أفضت إلى تغييرات جذرية في النسيج الاجتماعي والثقافي لتلك الشعوب. وقد أُجبر السكَّان الأصليون على التعامل مع منظومة قانونية غريبة عن عاداتهم وتقاليدهم، بهدف تفكيك هوياتهم المحلية، وتحويلهم إلى كيانات خاضعة وخادمة للنظام الاستعماري. ومن خلال استغلال القانون أداةً لتنظيم توزيع الثروات والسيطرة على الموارد، تمكَّنت الإمبراطورية من الحفاظ على نظامها دون اللجوء إلى التدخل العسكري المستمر. وقد أتاح هذا النهج القانوني لها ترسيخ الفوارق الاقتصادية والثقافية بين المستعمِرين والشعوب المستعمَرة، وهو ما مكَّن الإمبراطورية من بسطِ سيطرتها بتكلفة أقلّ وفاعلية أشدّ.

وأما **الفكرة الثانية** التي يركِّز عليها الكتاب فهي بيان العلاقة الوثيقة بين نمط الاستعمار وآلية التعاطي القانوني التي تتبنَّاها الإمبراطورية البريطانية تبعًا لذلك. فالأثر الذي يخلقه الشكل الاستعماري يظهر ظهورًا واضحًا في الكيفية التي تتعامل بها السلطة مع القوانين في المستعمرات المختلفة. ففي **الاستعمار الاستيطاني**، كما هو الحال في المستعمرات الأمريكية، سعت الإمبراطورية إلى تحقيق **التوحيد القانوني**؛ إذ كان الهدف هنا هو إنشاء مجتمع قانوني متجانس مع قوانين الإمبراطورية الأُم. فالتوحيد في هذا السياق لم يكن محض آلية قانونية، بل كان جزءًا من مشروع ثقافي وسياسي أكبر، يهدف إلى تحويل المستعمرة إلى جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية. وعلى ذلك كان فرض القوانين البريطانية هنا يضمن استقرار النظام القانوني، ويعزز سلطة الإمبراطورية على المستعمرين الجدد، ويجعلهم يشعرون بالانتماء إلى نظام واحد، يمتدُّ من لندن إلى الأراضي الجديدة. لقد كان التوحيد القانوني يمثِّل أداة للإمبراطورية للسيطرة الكاملة، وضمان أن جميع المناطق الخاضعة لها تعمل وفق منظومة قانونية واحدة، تخدم مصالح المستعمِرين وتضمن استقرار النظام السياسي والاجتماعي.

أما في **الاستعمار الاستغلالي**، حيث كان الهدف الرئيس هو استغلال الموارد والبشر في المستعمرات، فكان التعامل القانوني مختلفًا تمامًا. فهنا تعتمد الإمبراطورية على **التعدُّدية القانونية**، ويبرز ذلك جليًّا في مستعمرات مثل البنغال

وكيبك. إذ لم تسع الإمبراطورية إلى فرض قانونها بشكل كامل، بل أبقت على القوانين المحلية مثل الشريعة الإسلامية أو القانون الهندوسي، وعدلتها وَفْقَ احتياجاتها. وهذا النوع من التعاطي القانوني يسهل السيطرة دون إثارة الكثير من المقاومة؛ إذ يشعر السكَّان بأن قوانينهم الخاصة لا تزال قائمة. فالتعدُّدية القانونية -إذن- لم تكن ترفًا فكريًّا، بل كانت استراتيجيةً ذكيةً لترويض الشعوب المستعمَرة وضمان بقائها تحت السيطرة الاقتصادية والسياسية للإمبراطورية.

كما يوضِّح الكتاب أن هذا التنوع في الآليات القانونية كان يعكس **أهداف الإمبراطورية البريطانية في كل نوع من أنواع الاستعمار**، ففي حين كان التوحيد القانوني يسعى لتحقيق مجتمع مندمج مع الإمبراطورية، كانت التعدُّدية القانونية وسيلةً لاستغلال المستعمرات دون الحاجة إلى تغيير البنية القانونية بشكل كامل.

ولهذا الكتاب أهمية خاصة للقارئ العربي، حيث خضعت نصف الدول العربية تقريبًا لسيطرة الاستعمار البريطاني على مدار فترات تاريخية مختلفة، وهو ما يجعل دراسة الأُطر القانونية التي فرضتها الإمبراطورية البريطانية في مستعمراتها ذات أهمية كبيرة لفهم تطور الأنظمة القانونية والسياسية في تلك الدول. إذ إن استيعاب التحولات الكبرى التي شهدتها هذه الدول يستدعي فحص التأثيرات العميقة التي تركتها السياسات الاستعمارية في هياكل الحكم والقوانين، ولا شكَّ أن العديد من تلك النُّظُم والتشريعات التي رسختها الإدارة الاستعمارية لا تزال تلقي بظلالها على المشهد القانوني والسياسي في العالم العربي حتى يومنا هذا. ومن ثَمَّ يُقدِّم هذا الكتاب فرصةً للباحثين لفهم كيفية توظيف القانون تاريخيًّا في خدمة أغراض سياسية، ويفتح آفاقًا جديدة لدراسة القانون بوصفه أداةً للهيمنة والتطور في آن واحد.

وختامًا، يأتي هذا الكتاب ضمن أحد مشروعات **مركز نهوض للدراسات والأبحاث**، الذي يهدف إلى إثراء البحث القانوني في العالم العربي، والتعريف بالدراسات القانونية المقارنة وغيرها، واستئنافًا لجهوده السابقة في إخراج جملة من الأعمال الجليلة في الفكر القانوني، مثل ترجمة السلسلة القانونية المهمة التي

تصدرهـا دار نشـر جامعـة أكسـفورد (Oxford University Press) بعنـوان «**الحقـوق الأصيلـة**» (Inalienable Rights)، التـي لا يمكـن التصرف فيهـا أو التنازل عنها. وقد أصـدر المركـز مـن هذه السلسـلة أربعة كتـب حتى الآن، هـي: «**ليس وثيقـة انتحار: الدستور في زمن الطوارئ القومية**» لريتشارد بوزنر، و«**الديمقراطية والمساواة: الرؤية الدستورية الراسخة لمحكمة وارن**» لجيفري ستون وديفيد شتراوس، و«**أساسي أكثر من ذي قبل: التعديل الرابع للدستور الأمريكي في القرن الحادي والعشرين**» لستيفان شـولهوفر، و«**خطاب الكراهية بين الرقابة القانونية وحرية التعبير**» لنادين ستروسـن. كمـا أصدر المركز كتاب «أصول الدراسـات المقارنة وتطورهـا بين الفقه والقانون» لأحمـد حسـين عثمـان، الذي يُعنـى بتطور الدراسـات القانونيـة والفقهيـة المقارنة؛ وكتـاب «التعديـلات الدسـتورية» لريتشـارد ألبـرت، الذي يقـدم رؤيـة معمقة حول التغييـرات الدسـتورية؛ وكتـاب «**الدسـاتير الثوريـة**» لبـروس أكِرمـان، الـذي يتناول القضايا المرتبطة بتشكيل الدساتير في الفترات الانتقالية.

و**مركز نهوض للدراسات والبحوث** إذ يهدي قُرَّاءه والمكتبة العربية هذه الدراسةَ الجديدة النافعة، ليرجو أن يكون قد سَـدَّ ثغرةً مهمةً ولبَّى حاجةً ملحَّةً إلى هذا النوع مـن الدراسـات القانونية، وأن يكون بسـبيل إثراء الحوار والنقـاش حولها، والتحفيز إلى الاهتمام بمعالجة المشكلات القانونية والتشريعية في عالمنا العربي والإسلامي.